

بيان صادر عن منظمات المجتمع المدني في لبنان

في الذكرى الثانية والسبعين للاستقلال

أيتها اللبنانيات ايها اللبنانيون

تمر ذكرى الاستقلال على لبنان هذه السنة وهو في عين العاصفة. جملة تتكرر منذ سنوات، ولكنها تبدو هذه السنة أكثر جديّة ووحدة من ذي قبل.

فالازمة السياسية الداخلية تستمر وتزداد حدة بعد مضي أكثر من سنة ونصف على شغور مركز رئاسة الجمهورية وتعطيل مجلسي النواب والوزراء ما يهدد التماسك واللحمة الوطنية ويساهم في المزيد من تفكك النسيج المجتمعي والالتحاق بالمشاريع الخارجية. كما ينعكس تدهوراً على وضع الادارات العامة والخدمات. وقد أدى تعميم السلوك الغنائمي وانتشار الفساد خارج المحاسبة والمساءلة الى تدهور الاوضاع على أكثر من صعيد. وقد عكست أزمة النفايات التي شهدها لبنان الأشهر الماضية مدى الجشع الذي يتحكم بمواقف القائمين على القرار وتغاضيهم عن المطالب الشعبية مهما بلغت مشروعيتها وجديتها، بالإضافة الى لجوء السلطة الى التعسف غير المبرر وقمع المظاهرات السلمية والتعبير عن الرأي واحتجاز المواطنين بشل غير مسبوق. كما إنها تكشف عن مدى هشاشة الوضع الداخلي وتدهور الاخلاق والقيم. ولكنها أثبت أيضاً قدرة الاقطاب الاساسية المتحكمة بألية صنع القرار على الدفاع عن نظام المصالح الذي بنوه منذ الطائف وتوزعوه غنائماً وحصصاً في ما بينهم والمحافظة عليه على حساب مصالح الغالبية العظمى من الشعب اللبناني.

تترافق هذه الازمة الداخلية مع تطورات إقليمية بالغة الخطورة. ولم يعد صحيحاً وصف ما يجري في المنطقة بأنه نزاع، ولا حصر المعنيين به بعدد محدود من الدول والمجتمعات. فمن منظور الواقع ومن منظور علم السياسة والقانون الدولي، نحن في حالة حرب عالمية تشترك فيها دول عظمى، ودول المنطقة وأطراف غير دولية، في شكل جديد من الحرب غير التقليدية، ويجب التعاطي مع الحالة الراهنة على هذا الاساس. وفي هذا السياق، فإن الحرب الدائرة في سوريا والازمة في العراق واستمرار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الاجرامية بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، تهدد الكيانات القائمة بفعل التغييرات الديمغرافية والجيوسياسية التي نتجت عنها، وما تحمله من احتمالات لاعادة رسم الحدود في المنطقة ككل وفق ما يحاك لها من مشاريع وصيغ في بعض مراكز القرار الدولية، أو وفق ما ستؤدي إليه موازين القوى والصراع الذي لا يملك أي طرف قدرة التحكم في مآلاته مما يجعله أكثر خطورة.

إن إتساع دائرة إرهاب الدول والارهاب الداعشي ليشمل المنطقة بكاملها وخارجها بالإضافة إلى إرتفاع حدته وتنوع أساليبه الاجرامية من حيث الاساليب اللاخلاقية وأدوات التنفيذ البشرية، وقد طاولت مؤخراً أحياناً سكنية مكتظة في ضاحية بيروت

الجنوبية فأودت بعشرات الضحايا البريئة، ما يستدعي من الاطراف السياسية تحمل مسؤولياتها والعمل من أجل الوصول الى حل سياسي عاجل يخرج البلاد من أزمتها السياسية ويساهم في عودة الامن. ويتطلب من القوى الحية في المنطقة وخاصة من اللبنانيين التنبه الى المخاطر التي تحدد بوطنهم وتهدد دولتهم كيانا وصيغة. هذا يستلزم في الوقت نفسه التمسك بالصيغ المدنية للتشكل المجتمعي والسياسي، ومنظوماتها القيمية المستندة الى مبادئ المواطنة وحقوق الانسان والعدالة والحرية والتي تتهددها الديناميات السائدة حالياً بالخطر المباشر.

تمر الذكرى الـ72 للاستقلال الوطني والدولة اللبنانية عاجزة عن الاحتفال به على جري عاداتها بسبب شغور الرئاسة، رمز الوحدة الوطنية وصيانة الدستور. نحن، مجموعة من المنظمات غير الحكومية، المعنية بالدفاع عن الوحدة الوطنية والحريصين على استمرار لبنان نموذجاً للوحدة ضمن التنوع وواحة للديمقراطية والتقدم والازدهار، والحريصين على استقلال لبنان الذي يكتسب أيضاً في الوقت الراهن صيغة الاستقلال عن الالتحاق بالاطراف الاقليمية المتصارعة ومشاريعها. ندعو كافة اللبنانيين الى المشاركة في احتفالات المناسبة الوطنية للاستقلال الوطني تعبيراً عن رفض الممارسات السياسية التي أدت الى تعطيل المؤسسات وتهديد وحدة التراب والشعب ومستقبل لبنان واستقلاله.

اننا ندعو اللبنانيين ليكونوا يداً واحدة من أجل تطوير النظام وتجاوز الطائفية المسؤولة عن فشل المؤسسات وتردي الخدمات، والى رفض منطلق تقاسم السلطة بين الاستقطابين السياسيين الكبار اللذان صادرا قرار المواطنين وعطلا المشاركة المدنية في السياسة والشأن العام. كما ندعو الى العمل المجتمعي الجاد من أجل تجاوز الافكار التعصبية الطائفية والدينية والسياسية التي ادت الى شرنمة المجتمع واوهنت البلاد.

وبهذه المناسبة، ندعو الجميع ليكون طرفاً مواطناً فاعلاً من أجل التوصل الى حل شامل يبدأ من ايجاد مساحات المشاركة الحقيقية للمواطنين، والعمل من أجل انتخاب رئيس للجمهورية في مجلس النواب دون اي تاخير وقرار قانون للانتخابات يراعي التمثيل الديمقراطي والعدال اللبنانيين وتفعيل اداء الحكومة لخدمة المجتمع بعيداً عن المصالح الفئوية والمنطق الغنائمي، والى تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واجراء الانتخابات البلدية، ووضع خطة عملية محدودة زمنياً لتدعيم استقلال القضاء بما في ذلك المجلس الدستوري الذي عطل دوره بسبب التقاسم السياسي نفسه. هذه تدابير الحد الأدنى وهي لا تكفي لاستمرار لبنان لأنها يجب ان تترافق مع اطلاق اوسع عملية اصلاحية شاملة نحتاج اليها بصفاتها ضرورة آنية وملحة، لا مطلباً مؤجلاً الى عصور أخرى.

اننا نطالب بحقنا في العيش بأمان، كما نطالب بحقنا في العيش بظروف لائقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فنتشارك في المسيرة نهار الاحد أمام ساحة الشهداء لان وحدتنا وتماسكنا هما سبب نجاحنا، وسيكون لنا معكم لقاءات اخرى في المستقبل القريب لكي نؤسس معا لمساحة مدنية مواطنة مستقلة ودائمة، تكون صوت المواطن الحريص على التعبير عن حقوقه وممارستها.

التوقيع:

1. الحركة الثقافية انطلياس
2. اتحاد المقعدين اللبنانيين
3. اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة
4. التجمع النسائي الديمقراطي
5. منظمة أبعاد
6. المعهد العربي لحقوق الانسان-لبنان
7. جمعية عمل تنموي بلا حدود- نبع
8. نحو المواطنة
9. تجمع المؤسسات الاهلية في صيدا
10. مرصد الحقوق العمالية والنقابية
11. مركز التدريب النقابي اللبناني
12. مبادرة طرابلس مدينتي
13. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية